PISSN : 2571-9904 - EISSN : 2602-7763

أثر البيئة الافتراضية على الحقوق و الحريات الخاصة
قراءة في التشريعات الاعلامية لحماية الحق في الخصوصية

L'impact de l'environnement virtuel sur les droits et libertés privées- une lecture de la législation sur les médias pour protéger le droit à la vie privée

الزهرة بلعليا.

جامعة الجزائر 3 belalia.zohra@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 06/ 04 / 2022 تاريخ القبول: 21/05/ 2022 تاريخ النشر: 30/09/ 2022

ملخص:

تعتبر البيئة الافتراضية نعمة و نقمة على البشرية جمعاء، فبقدر مساهمتها في دفع عجلة التقدم في الكثير من الميادين ، و على قدر إنعاشها للنشاطات الإنسانية، إلا أنها أثبتت دورها في خلق ثغرات رهيبة خصوصا ما يتعلق منها بالخصوصية و حرمة حياة للناس، بعد أن صارت مهددة بالاختراق، و هذا ما أثار قلقاً متزايداً بخصوص هذه الثورة التكنولوجية التي استطاعت الولوج إلى كافة أوجه الحياة الخاصة بالأفراد و الجماعات. من هنا، فكرت المجتمعات الدولية والعديد من المجتمعات الداخلية في البحث عن آليات تمكنها من ضبط الحق في الخصوصية والعمل على حمايته من الانتهاكات. وقد أظهرت أغلب التشريعات خاصة الجزائرية منها عدم قدرتها الكافية على مواجهة هذا الخطر الداهم، و مع ذلك سعى المشرع الجزائري سعيه في إيجاد حل قد يكفل للخصوصية حقها الصرف.

الكلمات المفتاحية: البيئة الافتراضية، الحق في الخصوصية، حرمة الحياة، الجريمة الالكترونية، الجهود الدولية، القانون الجزائري.

Résumé:

L'environnement virtuel est considéré comme une bénédiction et une malédiction pour toute l'humanité, en ce qui concerne sa contribution à l'avancement des progrès dans de nombreux domaines, et dans la mesure de sa revitalisation des activités humaines, il a prouvé son rôle dans la création de terribles lacunes, en particulier en ce qui concerne la vie privée et le caractère sacré de la vie des personnes, après avoir été menacé. Par pénétration, cela a suscité une inquiétude croissante face à cette révolution technologique. les sociétés internationales et de nombreuses sociétés internes ont envisagé de rechercher des mécanismes leur permettant de contrôler le droit à la vie privée et de travailler à le protéger des violations. La plupart des législations, notamment algériennes, ont montré qu'elles ne sont pas suffisamment capables de faire face à ce danger imminent.

Mots-clés: *L'environnement virtuel, le droit à la vie privée, caractères sacré de la vie privée, les efforts internationaux, le droit algérien*

I. مقدمة

شهدت نهاية القرن الماضي تطورا علميا و تكنولوجيا مس كافة الميادين و المجالات و أفرز معه عدة قضايا و مشاكل خاصة ما تعلق منها بالشبكة العنكبوتية أو الإنترنيت الممتدة على نطاق جغرافي واسع لا حدود مكانية له و لا زمنية ، و تحولت الحياة الواقعية برمتها إلى حياة افتراضية سمحت بانتقال الأفراد إلى عالم جديد متجدد يسهل سبل التعامل بين الدول و الشعوب في جميع مناحي الحياة،و ظهر إلى الوجود الطابع الرقمي للحياة الإنسانية و المتضمن أنشطة البيع و الشراء و التسويق و الإشهار و الإعلام و الدعاية و سائر برامج الترفيه و التبادل الثقافي و آليات صناعة الرأي العام و خلق الاتجاهات و المواقف و طرح الرؤى المختلفة بخصوص القضايا و الشخصيات من العوام و الخواص على حد سواء. و أضحت الانترنيت فردا من أفراد الآسرة و مكونا رئيسا لأحد أجزاء العمل في المؤسسات و التنظيمات و الهيئات مهما كان طابعها، و أصبح لا غنى عنها في أي مجتمع و عند كل الأشخاص بغض النظر عن أعمارهم و مستوياتهم العلمية و الثقافية، و ظهر بموجب ذلك البيع الالكتروني و الاقتراع الالكتروني و الصحافة الالكترونية و التعليم الالكتروني و الصداقة الالكترونية و المحاكمة الالكترونية...و غيرها، الأمر الذي نتج عنه ظهور نوع جديد من الإجرام المختلف تماما عن الإجرام التقليدي من حيث الوسيلة و الهدف و حتى الأشخاص ، و الذي أتفق المجتمع الدولي على تسميته بالجريمة الإلكترونية أو الجريمة المعلوماتية .

ولقد أصبحت الجريمة المعلوماتية خطرا يهدد المجتمعات دون استثناء بسبب عدم قدرتها على التخلي عن الانترنيت و كافة الأنظمة و التطبيقات المرتبطة بها نظرا لما تقدمه من امتيازات و تسهيلات في مسار عجلة الحياة و التقدم الاقتصادي و العلمي. خصوصا و أنها مرتبطة مباشرة بما تتضمنه وسائل الاتصال و الإعلام من بيانات و معلومات يتم تداولها و نقلها و تخزينها في ما بين الأشخاص أو بين الهيئات و الأشخاص أو بين الهيئات و الهيئات الأخرى. و بناء عليه، لم تعد هذه العمليات في مأمن من الانتهاكات و التعرض إليها و قرصنتها سواء تعلقت بشؤون الدول أو حياة الأشخاص و علاقاتهم ، مما دفع بالدول إلى إعادة النظر في منظومتها القانونية و تشريعاتها الداخلية و تجريم هذه الأفعال ، و تكثيف الجهود المبذولة للتصدي لها على المستويين الداخلي و الخارجي من خلال توفير الإمكانيات المادية و البشرية و تبادل الخبرات و الجهود في إطار التعاون و المساعدة الدوليين.

و لم تسلم الحياة الخاصة للفرد من الجريمة المعلوماتية، فأصبح من السهل مشاركته حياته و معرفة أسراره و تقاسم شؤونه و نشرها، بل التلاعب ببياناته و معلوماته الخاصة المخزنة في أنظمة تلك الوسائل مع صعوبة تقفي أثر الجناة و الفاعلين أو تحديد أماكنهم و انتماءاتهم، و من ثمة طرحت مسألة سلامة الحياة الخاصة للناس و وقايتها من الاختراق و الاعتداء و التشهير في زمن المعلوماتية كإحدى القضايا العصرية التي استنفرت عقول رجال القانون و الدين الذين أكدوا أن ما يتهدد الأشخاص و حياتهم الفردية و الأسرية يتهدد بالضرورة أمن و سلامة المجتمع ككل. و من هنا نطرح الإشكال التالي: ما المقصود بالبيئة الافتراضية؟ و ماهو واقع الحقوق و الحريات الخاصة في هذه البيئة ؟

أولا: مدخل إلى البيئة الافتراضية

1- مفهوم البيئة الافتراضية

إن الكائن البشري هو جوهر الرؤية التي تحدد البيئة الافتراضية، هذا المجتمع الذي أفرزته تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة ويستند إلى اللامادة واللامكان واللازمان. فلقد غزت التكنولوجيا الرقمية كل مجتمعات العالم ، ولكن بنسب متفاوتة تحتكم إلى درجات الاستخدام المتنامي للمعلومات من قبل هذه المجتمعات، والى أثر السيبرنطيقا فيها، باعتبارها تعني التحكم في السلوك الاجتماعي للإنسان، وتوجيهه، وقيادته، ومراقبته أيضا، فالاجتياح الكاسح لهذه التكنولوجيا حوّل حياة الأفراد والجماعات إلى حياة رقمية افتراضية تمارس عن بعد، وتختزل في نصوص وصور وأصوات وأضواء، لكنها تصب في بيئة واحدة وهي البيئة الافتراضية. و المفهوم السائد اليوم يترادف- عادة- في الكتابات الراهنة. مثل مجتمع ما بعد الصناعة، مجتمع ما بعد الحداثة، مجتمع المعلومات، الموجة الثالثة.....إلخ

حيث صاغ " ألان تورين" عالم الاجتماع الفر نسي وأحد مفكري المدرسة البنيوية، مجتمع ما بعد الصناعة وذلك في محاولته كشف أنساق النمو الاجتماعي، وتحليل الطبقية في المجتمع الصناعي الحديث، ولكن الذي صاغ هذا المصطلح وحاكه، و روج له إعلاميا هو" دانيال بيل" ويتميز هذا المصطلح بطابعه التكنولوجي الصرف، و يسمى أيضا من جهة أخرى "مجتمع ما بعد الحداثة " الذي يضم عمقا فلسفيا ل" جان فرانسوا ليونار"، ويبحث في تغير طبيعة المعرفة وأساليب إنتاجها وتواصلها داخل المجتمع، خاصة بعد هيمنة التكنولوجيات الجديدة للاتصال، أما " مجتمع المعلومات" فهو لليابابي " يونيجي ماسودا"في دراسته المستقبلية الشهيرة عن مجتمع المعلومات عام 2000، التي يبحث فيها عن انتقال مجتمع اليابان الى مجتمع مغاير، ويقدم رؤيته لهذا الانتقال من حيث أشكال تنظيماته ومؤسساته وصناعاته وطبيعة سلعه وخدماته، وأدوار أفراده وحكامه ونسق القيم والمعايير، التي تولد الغايات وتحكم العلاقة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات داخل هذا المجتمع.

أما المصطلح الرابع" الموجة الثالثة" فهو للأمريكي " ألفين توفلر" في محاولته لتنميط حركة الارتقاء الحضاري مبشرا بقدوم موجة ثالثة بعد موجتي الزراعة والصناعة، تحمل في طياتها أنماطا جديدة للحياة. (علي، 2014، صفحة 29)

ويمكن أن نضيف إلى هذه المصطلحات أربعة مفاهيم أخرى كثيرة ما يتردد عادة في الخطاب السياسي عند تناوله لتكنولوجيا الحاسوب والمعلومات، نذكر منها على سبيل المثال: عصر الحاسوب ، ثورة الالكترونيات، انفجار المعلومات، ثورة المعلومات، ثورة العلم والتكنولوجيا، ثورة الاتصالات ، عصر اقتصاد المعرفة.

وبصرف النظر عن مدى تعبيرية هذه المصطلحات ودقتها، مرورا إلى المدلول فإن الآراء تتفق جميعا في أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة تختلف اختلافا جوهريا عن سوابقها، وأنها أصبحت بالفعل عاملا أساسيا من عوامل تحديد مصير عالمنا، اعتمادا على تقنية " التبديل" وهي العناصر التي تعتمد على الشبكات في تراسلها. إذ أن مجتمع المعلومات يطرح قيما ومفاهيما وأساليب جديدة، ويعيد النظر في المسلمات الثابتة ويخطر بصراعات جديدة ويثير قضايا فلسفية تتعلق بالإنسان فهي في مواجهة الآلة ، ويبرز أهمية المعرفة والثقافة واللغة.

وبهذا نستطيع القول أن البيئة الافتراضية هي امتداد منطقي للتقدم التكنولوجي لحاسوب، بحث تمكن المستخدم من التفاعل معها سواء كان ذلك بتفحص ما تحتويه هذه البيئة من خلال حاستي البصر والسمع أو بالمشاركة والتأثير فيها بالقيام بعمليات تعديل وتطوير فهي عملية محاكاة للبيئة الواقعية أي خيالية يتم تصورها وبناؤها من خلال الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيات الحديثة باستخدام أصوات وصور ثلاثية الأبعاد والرسومات لإنتاج مواقف حياتية تشد من يتفاعل معها وتدخله في عالمها.

2 خصائص البيئة الافتراضية:

حددت التأثيرات المرتبطة بالتزامن ووحدة المكان أو غيابها، والمرتبطة بإمكانيات وسائل الاتصال المتاحة بدءا من الاتصال الالكتروني إلى الاتصال الرقمي، خصائص كل شكل من أشكال الاتصال التي تتفق وخصائص الوسائل المتاحة وإمكانياتها التقنية.

ونظرا لتطور المستحدثات الرقمية وإمكانياتها، فإن نظم الاتصال الرقمي قد تجاوز الكثير من هذه الفروق والتباينات، وأقام حزمة من الخصائص الموحدة التي تتسم بها كل أشكال البيئة الافتراضية ومستوياتها. و أثرت في بناء المفاهيم الخاصة به وعناصره ، وهذا على النحو التالي: (الجنوسي، المجتمع الافتراضي، 2007، صفحة 24)

***-التفاعلية: Interactivity** إن ظاهرة التفاعلية قديمة قدم البشرية من حيث دلالتها التبادلية عن طريق الرموز اللفظية وغير اللفظية، ولكنها اكتست دلالة مختلفة عندما اقترنت بالآلة (الحاسوب) في الوقت الحاضر وأصبحت الميزة الرئيسة في وسائل الاتصال والإعلام الحديثة. ولعله من المفيد تقديم هذا المفهوم من عدة زوايا حتى تتجلى دلالة المفهوم. و يستعمل هذا المصلح للإشارة إلى الدرجة التي يكون فيها للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على أدوار الآخرين و تبادلها، ويطلق على ممارستهم الممارسة المتبادلة أو التفاعلية، بمعنى أن هناك سلسلة من الأفعال التي يستطيع الفرد (أ) أن يأخذ فيها موقع الشخص (ب) ويقوم بأفعاله الاتصالية، -المرسل يستقبل ويرسل في الوقت نفسه، وكذلك المستقبل-ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلا من مصادر، وبذلك تدخل مصطلحات جديدة في عملية الاتصال مثل: الممارسة الثنائية، التبادل، التحكم، المشاركين، ومثال على ذلك التفاعلية في بعض أنظمة النصوص المتلفزة.

فهذه السمة، لم تكن تميز سوى أشكال الاتصال المواجهي، بينما كان الاتصال الجماهيري يفتقدها تماما، لأن التفاعلية تعني انتهاء فكرة الاتصال الخطي أو الاتصال في اتجاه واحد من المرسل إلى المتلقي، وهو ما كان يتسم به الاتصال الجمعي والجماهيري والثقافي اعتمادا على وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية. فقد أصبح الاتصال في اتجاهين، تتبادل فيه أطراف عملية الاتصال الأدوار، ويكون لكل طرف فيها القدرة والحرية في التأثير على عملية الاتصال في الوقت والمكان الذي يناسبه وبالدرجة التي يراها.

وبهذا فإن دور المستقبل، لا يقف عند حدود التلقي في إطار الاتصال الذاتي بعيدا عن القائم بالاتصال، ولا تكون قراراته في حدود القبول والاستمرار أو التوقف والعزوف عن العملية الاتصالية فقط، لكن تحول المتلقي إلى مشارك ومؤثر في بناء عناصر ونتائج عملية الاتصال باختياراته المتنوعة.

فوسائل الإعلام التقليدية تعودت أن تتعامل مع المتلقي كجهة مستقبلة فقط، ينحصر دوره في أن يأخذ ما يعطونه ويفقد ما لا يعطونه، أما في عصر الانترنت، فالمتلقي هو الذي يقرر ماذا و متى يريد من معلومات، و يمكنه ان يكون مرسلا و متلقيا متى ما أراد.

*-**التنوع Variety:** على عكس الثورات التقنية السائدة فإن للتكنولوجيا الحديثة تأثير شامل في كل أوجه الحياة. إذ أنها توثر في الوجود الإنساني الفردي والجماعي من دون أن تحدده بشكل ميكانيكي. إذ، يمثل المنطق الشبكي الصفة الثالثة لهذا البراديغم. ذلك أن المؤسسات والأنظمة والمجتمعات التي تستعمل التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال تشتغل وفق نموذج علائقي وشبكي، ويتوافق نموذج الشبكة مع التعقد المتعاظم للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فالمرونة المتوفرة في الشبكة تسمح بإعادة تشكيل المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية وإعادة تركيب عناصرها.

و يتجلى التنوع من خلال أبسط مظاهره المتمثلة في إرسال رسالة إلكترونية، أو تنوع المحتوى الذي يختاره على المواقع المختلفة. وهذا التنوع أدى إلى ظهور ما يسمى بنظام الوكالة الإعلامية الذكية أو الوكيل الإعلامي Media Agent الذي يقوم بناء على برامج خاصة بمسح كافة الوسائل الإعلامية والمواقع، بحثا عن المواد الإعلامية التي يخترها المتلقي وتقديمها في حزمة واحدة يتم عرضها في الوقت الذي يختاره، والمكان الذي يتواجد فيه، ويلبي حاجاته المتعددة والمتجددة. (الجنوسي، المجتمع الافتراضي، 2007، صفحة 31)

و عليه فإن الانترنت تكون بنية فوقية مجتمعية superstuctural تمتد فيها الكثير من الخطوط العامة التي تميز المجتمعات السائدة وتعتمد عليها لاستمرار وجودها، وهي ترث العديد من العناصر الثقافية من المجتمعات التي تمتد عبرها، فإن العديد من علماء الاجتماع كتبوا عن تطوير الكيانات الاجتماعية على الانترنت، وتلك الكيانات الاجتماعية الرقمية الجديدة تكونت في هيأة جماعات رقمية يتم تحاور وتواصل البشـــــر عبرها، وهذا استدعى من علماء النفس والاجتماع التركيز على الكيفية التي تغيرت فيها صيغ وحدود الزمن والفضاء والمثيرات الحسية، وكل ما هو مرتبط بأشكال التعبير الإنساني في الحياة الرقمية الجديدة، لأن مصطلح المجتمع المحلي الذي كان يتضمن المعاني التالية:

1- مجموعة من الناس/ 2-تشترك في تفاعل اجتماعي/ 3-بينها بعض الروابط المشتركة/ 4-يشتركون في العيش في منطقة على الأقل - تغيرت شروطه، وأصبحت المجتمعات المحلية مجتمعات خاصة، لأنها أخذت شكل الشبكات وهذه الشبكات تعتمد على الأرجح على الأفراد بدلا من الاعتماد على العيش معا في الجوار، مدعومة بتقنيات الاتصال الرقمي.

*-**<u>التكامل:</u>** و نقصد به تجمع بين نظم الاتصال وأشكالها والوسائل الرقمية المختلفة، والمحتوى بأشكاله ووظائفه. في منظومة واحدة توفر للملتقى الخيارات المتعددة في إطار متكامل integrated. فالفرد يمكنه أثناء تعرضه لمواد إعلامية أن يختار من بينها ما يراه مطلوبا للتخزين أو الطباعة أو التسجيل على الأقراص المدمجة Compact Disk أو إعادة إرسالها إلى آخرين بالبريد الالكتروني، وذلك لأن النظام الرقمي بمستحدثاته يوفر أساليب التعرض والإتاحة ووسائل التخزين في أسلوب متكامل، خلال وقت التعرض إلى شبكة الانترنت ومواقعها المتعددة. (سالم، 2005، صفحة 81)

الفردية والتجزؤ: يرفع الاتصال الرقمي من قيمة الفرد وتميزه، عندما توفر برامجه المتعددة وبروتوكولاته قدرا كبيرا من الخيارات، التي منحت أطراف الاتصال حرية أوسع في التجول والاختيار والاستخدام وتقييم الاستفادة من عملية الاتصال. وهو ما يعلي من شأن الفردية individuality ويرفع قيمتها.

وبالرغم من أن الانجذاب وزيادة التفاعل نحو المجتمعات التخيلية المنتشرة في الفضاء الافتراضي، إلا أن بعض الدراسات النفسية أظهرت أن تعظيم استخدام الانترنت و الإفراط فيه يقلل من المساندة الاجتماعية، ويزيد فرص الاكتئاب والوحدة ومعظم الناس يستعملون الانترنت لخطوط التحاور والبريد الالكتروني، وليس فقط لعزل أنفسهم في تلال المعلومات الالكترونية. ووجدوا علاقة مباشرة وعكسية بين مستوى استعمال

الانترنت ومدى النشاط الاجتماعي والسعادة. فدراسات أخرى أثبتت أن استعمال الانترنت في الحقيقة يتوسع ويثري العوالم الاجتماعية لمعظم المستخدمين، وفي معظم حجرات الدردشة والحوار، تضيف البرامج المتعددة الوسائط البعد المرئي الذي ينشىء وهم الحركة والفراغ، ويسمح للناس أن يعبروا عن هويتهم ظاهريا إلى حد ما فقط من خلال كلمات مكتوبة، والنتيجة عالم جديد تماما للتعبير عن الذات والتفاعل الاجتماعي.

ومن جانب آخر، تعددت المواقع التي تقدم المعلومات والآراء والأفكار ذات الطابع الخاص، و التي تتفق مع الحاجات المتعددة والمتجددة لكل الفئات تقريبا، ويصل الأمر إلى فئات فرعية من المتلقين بالمحتوى، مثل تعليم مهارات الرسم، أو التصوير، أو المكتبات أو الموسيقى أو الآثار...، وغيرها من المواقع التي تقدم المعلومات ذات الطابع الدقيق لتلبية حاجات الفئات ذات الاهتمام. والكثير من هذه المعلومات لا تتسع مساحات وسائل الإعلام لتقديمها حتى في الوسائل المتخصصة، وهو ما يظهر مثلا: في مواقع المنتديات forum أو مواقع المدونات blogs التي يجمع حول موضوعاتها أصحاب الاختصاص أو الاهتمام بالموضوعات.

ومع زيادة فرص الحوار والكلام بين مشارق الأرض ومغاربها من خلال الانترنت، زادت مشاعر العزلة بين الناس، فرغم أن الانترنت توصلنا مع الكثير من الناس، لكن لا تجعلنا نتقابل معهم أبدا. فالتكنولوجيا التي قد سمحت للناس الاتصال مع أعضاء العائلة البعيدة والأصدقاء، لإيجاد المعلومات بسرعة ولتطوير الصداقات مع الأفراد حول العالم، فهي أيضا حلت محل تفاعلات الإنسان اليومية الحيوية، وأصبحت تفاعلات باردة وتواصل ميت. كما أن بعض العلماء النفسانيون قلقون من زيادة شعبية الانترنت لأنها سوف تؤدي إلى عزلة إضافية بين سكان الأرض. وبالرغم من أن الانجذاب وزيادة التفاعل نحو المجتمعات التخيلية في الفضاء الافتراضي، إلا أن بعض الدراسات النفسية أظهرت أن تعظيم استخدام الانترنت يقلل من المساندة الاجتماعية، ويزيد فرص الاكتئاب والوحدة، ومعظم الناس يستعملون الانترنت للتحاور والبريد الالكتروني. وليس فقط لعزل أنفسهم في تلال المعلومات الالكترونية. (زايد، 2019، صفحة 220)

هـ-<u>الاندماج الثقافي و تجاوز الحدود الثقافية للبيئة المحلية</u>:

كانت الطبيعة تهيمن وتخضع الإنسان لقواها في مرحلة أولى. ثم بدأت الثقافة مع ظهور الحداثة والحضارة الصناعية في إخضاع الطبيعة، أما اليوم فنحن ندخل مرحلة جديدة حيث تحيل الثقافة إلى الثقافة، وبسبب ارتباط التطور التاريخي بالتحول التكنولوجي فإننا نعيش نمطا ثقافيا خالصا للتفاعل والتنظيم الاجتماعي. وهو أحد ملامح ظاهرة الاتصال الرقمي هو ذلك التداخل الذي أفرزته وفرة وسائل الاتصال وسرعتها، حيث استطاعت الدول القوية وبأدواتها وخبرتها ونسيجها الثقافي أن تغزو الشعوب الضعيفة التي تفتقر لقوة الثقافة وأصالة التفكير وروح الثقة بعناصر حضارتها. لتذوب في عناصر الثقافات القوية وتعيش مفتخرة على هوامش المجتمعات المعولمة. فمن خلال الانترنت، تلتقي مئات الآلاف من الشبكات الدولية والإقليمية المتزايدة ومعها يتزايد عدد مستخدمي الانترنت في العالم نتيجة توفير إمكانيات الاتصال ورخص تكلفتها مما أدى بالتالي إلى تجاوز الحدود الجغرافية، وتميز الاتصال بالعالمية أو الكونية وسقوط الحواجز الثقافية بين أطراف عملية الاتصال

سواء على المستوى الثنائي أو الجمعي الذي يحقق أهداف هذه الأطراف، أو على المستوى الجماهيري والثقافي من خلال مواقع القنوات التليفزيونية وصحف الشبكات التي أصبح يتعرض لها الملايين من سكان القارات على الرغم من اختلاف لغات البث والإذاعة.

ويحدث ذلك بمساندة مجموعة من العناصر كحرية المناقشة والتعبير، عدم غلق الباب أمام الغرباء شعور وإحساس قوي بالانتماء لثقافة مجتمع الانترنت، وأيضا في ثقافة الانترنت دائما تعرف شخصيتك من الذي تقوله. فالثقافة الافتراضية هي هذه الشبكة الواسعة من الرمز و الدليل والمعلومات الشاردة في الفضاء، المخترقة للحدود والمعايير التقليدية للزمان والمكان. هذا النمط الجديد المتجدد من الثقافة لا يتطلب التقاء مباشرا بين الفاعلين، بل يفترض تحويل المعنى من مجال تقليدي إلى مجال رقمي.

***اندثار اللغات**: اللغة هي أحد أهم المفردات التي تفرضها الثقافة الاتصالية الراهنة على المجتمعات المستأصلة لتصبح مفرداتها عنوانا رئيسيا في كثير من العناوين الرئيسية، وتفقد اللغات الضعيفة التي لا تستند إلى ثقافة أصيلة ونسيج ثقافي متماسك وجودها وتصبح من اللغات الميتة. فاللغة مفتاح لدخول عالم جديد ومظهر للتقدمية الشكلية، خصوصا عندما تفقد المجتمعات إيمانها بثقافتها وتتنصل من أصالتها هروبا من واقعها المتخلف. لأنها ليست مجرد آلة ووسيلة للتخاطب، وإنما بالدرجة الأولى آلة للتفكير والنقد والتعلم. (الدين، 2005، صفحة 178)

فتعلم اللغات الأخرى لا يمثل خطرا بحد ذاته، بل تعلمها والاستفادة منها يشكل منطلقا مهما لزيادة الخبرة والاستثمار في تجارب الآخرين، ولكن الخطورة في الأمر أن تتحول اللغة إلى ثقافة بديلة تحل نفسها في الشخصيات المهزوزة، التي فقدت قابليتها الذاتية وأصالتها الحضارية.

و-تجاوز وحدة المكان والزمن:

من الأبعاد الأكثر تجديدية في الانترنت، تمكين المتفاعلين ضمن فضاءها من تجاوز الاكراهات الفيزيائية المرتبطة بسياقات الحضور وطقوس المكان واستحداثها لسياقات تطبع التبادل. فقد تخطت الانترنت كل الحواجز المكانية والزمانية، التي حالت منذ فجر التاريخ دون انتشار الأفكار وامتزاج الناس وتبادل المعارف. ومعلوم أن حاجز الجغرافيا منها ما هو اقتصادي (تكلفة شحن المواد المطبوعة من مكان لآخر) ومنها السياسي(حيلولة بعض الدول دون دخول أفكار وثقافات معينة إلى بلادها). أما اليوم فتمر مقادير هائلة من المعلومات و الثقافات عبر الحدود على شكل إشارات رقمية لا يقف في وجهها حاجز، وفي هذا مجموعة من الإيجابيات والسلبيات التي لا بد من الانتباه اليها.

والبيئة الافتراضية بمستوياتها المختلفة، لا تحتاج إلى وجود أطراف عملية الاتصال الكلاسيكية في مكان واحد. بل إن تطور الأجهزة الرقمية إلى أجهزة محمولة، وفرت إمكانية الاتصال مهما تباعدت المسافات. وهو ما نلاحظه الآن من خلال تقديم الخدمات الإخبارية العالمية و المحلية حتى وقت حدوثها عن بعد عن طريق أجهزة الهاتف المحمولPortable.

وطبيعي أن يرتبط اللاتزامن Asynchronization بأشكال الاتصال التي لا يعتبر التزامن بين عمليتي الإرسال والاستقبال شرطا ضروريا لها، مثل: البريد الالكتروني أو التعرض لمواقع المواد الإعلامية. أما الاتصال الذي يتم من خلال الحوار أو الحديث أو الدردشةChat-Talks، أو الاتصال الآني بالمجموعاتNews Group

والمؤتمرات Teleconference، فإن التزامن يعتبر شرطا ضروريا للاتصال، وإن كان لا يتطلب وحدة المكان بين أطراف عملية الاتصال.

ومن دواعي المفارقة، أن بعض الحوارات لا تحتاج أن تكون متزامنة، ويمكن التعامل معها بإرسال الخطابات فقط في وقت غير حقيقي. فمثلا كتابة الخطابات يميل إلى الصفة الرسمية غالبا ولا يكون تبادل وليد اللحظة. وقد تغير ذلك المفهوم بالنسبة للرسائل البريدية بعد ظهور رسائل الصوت البريدية، وبالنسبة للمكالمات التليفونية بعد ظهور آلات الرد على مكالمات التليفون آليا. فالسرعة التي يتم بها نقل المعلومات عبر الشبكة تسقط عامل الزمن، وتجعل المعلومة في اليد حال صدورها، وتسوي بينك وبين كل أبناء البشر في العالم في حق الحصول على المعلومة في الوقت نفسه.. (الدين، 2005، صفحة 201)

وبالتالي فنحن نعيش في عصر المساواة المعلوماتية.

***- الاستغراق في عملية الاتصال:**

من الخصائص المميزة للاتصال الرقمي، انخفاض تكلفة الاتصال أو الاستخدام نظرا لتوفر البنية الأساسية للاتصال والأجهزة الرقمية وانتشارها، مما شجع المستخدمين لأجهزة الحاسب وبرامجه على الاستغراق Flow في هذه البرامج، بهدف التعلم لأوقات طويلة في إطار فردي. كما ساعد تطور برامج النصوص والوسائل الفائقة على طول فترة التجولNavigation بين المعلومات والأفكار التي تتضمنها لأغراض اكتساب المعلومات أو التسلية. ولذلك فإن فترة استخدام الحاسب وبرامجه تفوق في كثير من الأحيان الفترات التي يستقطعها الفرد من وقته للقراءة أو المشاهدة أو الاستماع، خصوصا بعد أن أصبحت شبكة الانترنت مصدرا مضافا لعرض المواد الإعلامية، التي تقدمها وسائل الإعلام على مواقعها في هذه الشبكة. (الحمامي، 2010)

- **تشكل الهوية الافتراضية:**

لقد غدا ممكنا الحديث إلى الآخرين ومحاورتهم بطريقة تتيح للفرد التكتم التام على هويته الفعلية والحضور غير التجسدي، وتضفي على التبادل صيغة تزامنية. كما أن التبادل الرسائلي يتضمن شكلا من أشكال الحضور اللاجسدي. فالانترنت تمكن الأفراد من تجاوز اكراهات الحضور الجسدي، والتحاور دون أن يكشفوا عن هوياتهم الحقيقية. وهذا التحرر النسبي لمستخدمي الانترنت في علاقاتهم بالمكان والجسد والوضع الاجتماعي، خلق نوعا جديدا من الممارسات متمثلة تحديدا في تمكين الأفراد من اصطناع هويات افتراضية، وإداراتها بما يتناسب ورغباتهم في التعدد الهوياتي، لأنها هوية تسعى إلى القفز على محرمات الهوية الاجتماعية.

في السياق نفسه، نشير إلى أن مصطلح الهوية الافتراضية لا يحيل، في هذا السياق إلى هوية متخيلة أو تخيلية، كتلك التي يتبناها المشاركون في الألعاب الإليكترونية الرقمية حيث يتحرك هؤلاء ضمن فضاء افتراضي ويمارسون أدوارا متخيلة في علاقاتهم التفاعلية مع اللاعبين الآخرين. فالهوية الافتراضية التي تعنينا في هذا المقام هي الهوية التي تتجلى في المنتديات الحوارية وغرف الدردشة، والتي يفترض فيها أن تكون انعكاسا لهوية حقيقية. لكن الفرد في هذه الحالة، يسعى إلى التلاعب بهويته، بهدف دفع محاوريه والمتفاعلين معه إلى التعامل معه على أساس أن هذه الهوية المتخيلة هي هويته الفعلية.

***-التقمص والاستعارة:**

لقد منحت الانترنت الأفراد إمكانية تجريب وتقمص أشكال مختلفة للذوات /الهويات، بهدف معاينة ماذا يمكن أن يحصل عند ذلك. و هذا الأثر لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تغدو الذات الافتراضية هوية مقبولة ومعترف بها ضمن العلاقة التفاعلية مع الآخر مع افتراضنا بأن هذا الآخر قد يكون هو نفسه هوية افتراضية.

إن مسألة الهوية الحقيقية في غرف الدردشة والمنتديات تتوارى وراء تعددية الذات. مع ذلك لا يجب أن نتصور أن استحداث أكثر من هوية عملية يسيرة. فبناء هويات تفاعلية ذات طبيعة متناغمة، مكانيا وزمنيا، أمر تعترضه الكثير من العوائق و الاكراهات، وهو ما يجعل عملية تبنيها ليست بالأمر السهل. ذلك أن فاعلية هذه الهويات تكمن في قدرتها على إقناع المتحاورين معها، في الفضاء الرقمي بأنها تحيل على هوية فيزيائية حقيقية وتحاشي الممارسات التي يمكن أن تشكك فيها أو تفضحها. فهذه الهويات الافتراضية لا تبعث في نفس أصحابها الإحساس بالرضا المتعالي، إلا عندما يتم التحاور معهم باعتبارها هويات حقيقية وليست وهمية.

وحتى يتحقق هذا الوضع، لا بد لهذه الهويات أن تحرص على عدم الوقوع في التناقضات أثناء عملية التبادل بحيث تكون أمينة للهوية التي تبنتها. وعليه، فهي تحرص على التناغم بين المستوى اللغوي المستخدم في التبادل والمستوى التعليمي، وعدم التنافر بين الرأسمال الثقافي الذي يتم توظيفه والسن الذي أعلنت عنه الهوية الافتراضية، ذلك أن أي ممارسة مرتبكة أو تفتقد للتناغم، تكون نتيجتها انكشاف الهوية وفقدانها لمصداقيتها في أعين محاوريها. وهو ما يشكِّل أحد الاكراهات التي تعيشها الهويات الافتراضية في الفضاء الافتراضي.

ومن خلال ما سبق، نرى أن مساءلة حدود الذات واستعارة الذوات الافتراضية هي إذا مساءلة لذات المستخدم. لأن الذوات الافتراضية تخضع للاندفاعات غير العقلانية من جهة و للمعايير الاجتماعية، من جهة أخرى. فهي تستطيع أن تتكّفل بالرغبة في الاندماج والحصول على وضع ما من خلال تقديم صورة متطابقة للذات، مع الالتزامات التي تفرضها الجماعة التي تسعى إلى الحصول منها على اشباعات بعينها. وبهذا الشكل، فإن هذه الذوات ستؤدي، بلا شك إلى التماثل الهوياتي، أو في أسوأ الحالات، الانكفاء نحو الجماعة. (صالح، 2008، صفحة 35)

*- **<u>العزلة الاجتماعية:</u>**

إن بناء الذات الافتراضية قد تكون، بالنسبة للكثير من مرتادي الفضاء الانترناتي مخرجا للهرب من الاكتئاب كما يصفه Ahirnbarg؛ إنه سعي يهدف إلى ملئ الفراغ الذي يعيشه الفرد بين تصوره المبالغ فيه لنفسه-النموذج الذي تسعى الذات أن تكونه- واستبطانه لوضعه الطبيعي والذات كما يعيشها، فعوض أن يكون اليأس بديلا عن تحقيق هذه الذات، يمكن للمستخدم وبالقليل من الاستثمارات والجهد، بناء ذات أكثر تناغما وتماثلا مع رغباته و حاجاته وذلك من خلال آلية الذوات الافتراضية حيث أن هذه الذوات لا تجد مرجعيتها غالبا في الواقع الحقيقي بل الواقع الذي تخلقه الذات الحقيقية لنفسها.

وتعتبر العزلةIsolation أو توحد المستخدم مع جهاز الحاسب من أهم قضايا التأثيرات الاجتماعية للاتصال والتفاعل على شبكة الانترنت، والموضوعات الأكثر جدلا بين الخبراء والباحثين في استخدام مواقع شبكة الانترنت. نتيجة خاصية الاستغراق التي يتسم بها استخدام هذه المواقع والتجول بينها في محتواها، ونتيجة هذا الاستغراق انتهى الكثير من الباحثين إلى التقرير بعزلة المستخدمين وعدم حاجاتهم إلى الاتصال بالآخرين. وظهر بناءا على ذلك مفهوم العزلة في وصف مستخدمي الانترنت، ولذلك يعكس تأثيرا سلبيا على الأفراد في علاقاتهم بالآخرين وخصوصا على مستوى الأسرة والأصدقاء.

ولعل ما يثير الجدل بين الباحثين والخبراء في هذا المجال هو أن هذه الرؤى-سواء كانت بالتأييد أو المعارضة-الخاصة بتأثير العزلة لا تستند إلى حقائق كافية تدعم هذا الرؤى أو ذلك، ولكنها تقييم للممارسة والسلوك الخاص بالمستخدم في علاقته بالحاسب ومواقع الشبكة. حيث يقضي المستخدم ساعات طويلة

أمام الحاسب يستغرقها في التجول والإبحار بين مواقع الشبكة والكشف عن محتواها. ويكون هذا الوقت بالتالي على حساب العلاقات الأسرية والاجتماعية.

ومن جانبنا نرى أن هذا الجدل تثيره حقيقتان من حقائق الممارسة والسلوك.:

حقيقة أن من خصائص استخدام الحاسب والتجول بين المواقع هو الاستغراق، وطول الوقت المخصص للاستخدام، إلا أن هذا لا يصل إلى التقرير بنتيجة العزلة في العلاقات الأسرية والاجتماعية لعدة أسباب منها:

- أن استخدام الحاسب والتجول بين الواقع هو سلوك مخطط حتى ولو بهدف التسلية واللعب وبالتالي فهو احد بدائل الاستخدامات التي تلبي حاجات الفرد والمستخدم عندما يقرر الاستخدام فهو قد أصبح في غير حاجة مؤقتا إلى هذه العلاقات من جانب، أو يبحث عن ما يدعمها من خلال هذا السلوك المخطط من جانب آخر.
- أن استخدام الحاسب والتجول بين المواقع يعكس جانبين هامين:

الجانب الأول: وهو الوصول إلى مستوى متميز من المهارات التقنية التي تجعله يتعامل مع هذه التقنيات.

الجانب الثاني: الكسب أو التحصيل الذي يصل إليه المستخدم كنتيجة للتجول والاستهداف فيه، والذي يتمثل في الكسب المعرفي العام أو الخاص الذي ينعكس بالتالي على تقديره لذاته.

وفي حالة الكسب المهاري والمعرفي الناتج عن عمق التجول بين الشبكة، وما يترتب عليه من زياد الإحساس بتقديره لذاته، فان ذلك سوف يدعم حاجاته إلى تقدير الغير لهذا التميز والذي يرتبط بقدر تقدير الذات. وتقدير الغير الذي يدعم تقدير الذات لا يتم إلا في إطار العلاقات الاجتماعية بكافة صورها، فترتفع بالتالي الحاجة إلى دعم هذه العلاقات والتفاعل معها وليس الانعزال عنها وتجنبها. ولذلك فإننا نرى أنه رغم الاستغراق وإدمان التجول على شبكة الانترنت فان ذلك سيزيد من الحاجة إلى التفاعل الاجتماعي ودعم العلاقات الاجتماعية والأسرية وليس تجنبها و مجافاتها. أما في حالة الاستغراق الذي يرتبط بعدم كفاية مهارات المستخدم التقنية للاستخدام والتحول. فإنها لن تصل إلى مستوى العزلة، لان ستكون حالة مؤقتة تنتهي باكتساب هذه الكفايات ودعمها. (صالح م.، 2012، صفحة 42)

أما النواحي المتعلقة بخواص الشخصية فعلى سبيل المثال تقييم اللذات Evaluation Selfواحترام وتقدير الذات Self – Esteem وفعالية الذات Self Efficacy تؤثر جميعها على السلوك وجوانب الأداء العاطفي، إضافة إلى القيم والأحكام عن الحياة الخاصة وكل هذه العوامل ترتبط بالشعور بالوحدة، فعلى سبيل المثال أن الشعور بالوحدة يوجد بدرجة أكبر بين الأفراد الذين هم أقل تقديراً واحتراماً للذات والأعلى في مستوى القلق خاصة القلق المرتبط بالاحتكاك الاجتماعي، والذين يعانون من الاكتئاب والذين يشعرون أيضاً بدرجة أقل من الرضا عن حياتهم والأكثر صمتاً أي الذين لديهم صعوبات في تكوين العلاقات الشخصية. كما تلعب الظروف الحياتية دورا في التأثير على شعور الفرد بالوحدة مثل وفاة الشريك أو أحد أفراد الأسرة أو التقاعد عن العمل أو الهجرة عن الوطن، وبشكل عام فإن أي تغيير جوهري في حياة الفرد أو تغيير وضعه أو انتقاله إلى بلد آخر يحتاج إلى أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية والعاطفية.

وبالتالي من المرجح أن يمر الفرد خلال تلك المرحلة بحالة من الشعور بالوحدة النفسية وباختصار فإن العديد من الدراسات أجمعت على الجوانب المعرفية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية تساهم بشكل كبير في تحديد مستوى الشعور بالوحدة. (صالح م.، 2012)

٠ <u>المشاركة في المجتمعات الافتراضية:</u>

إن بناء مجتمعات جديدة من خلال الاتصال والتفاعل مع الغير على مواقع الشبكة، يطلق عليها المجتمعات الافتراضية Communicaties Cyber /Virtual أو التخيلية بديلا عن المجتمعات في الواقع الحقيقي.

وهنا نطرح السؤال الخاص بمدى كفاية هذه المجتمعات واستبدالها بالمجتمعات الحقيقية وتلبية حاجات المستخدم ودوافعه.

حقيقة أن تكنولوجيا الاتصال والتفاعل على شبكة الانترنت قد ساهمت في بناء هذه المجتمعات الافتراضية ودعمها من خلال الأدوات الخاصة بالاتصال والتفاعل وزيادة مواقع المناقشة والحوار في المنتديات والمدونات كما سبق وأن ذكرنا، إلا أن السؤال الأهم في هذه الحالة هو دراسة ظاهرة البحث عن هذه المجتمعات وتشكيلها والانتماء إليها في إطار التقييم الشامل للأطر الثقافية والاجتماعية في المجتمعات الحقيقية. حيث أن هذه الأطر في حالات عديدة قد تكون طاردة إلى المجتمعات الافتراضية التي يشعر فيها المستخدم بذاته وحريته في التفاعل والتقرير والتعبير عن أرائه وإبداعاته بعيدا عن القيود المتعددة في المجتمعات الحقيقية، خاصة وأن الوسائل تتغير بتغير الحاجات وتجددها عند الفرد.

كما أن هذا الأخير يتأثر بمفاهيم المتجمعات الافتراضية التي تقوم على التقارب في الفكر والمعنى حول الكثير من الموضوعات والقضايا، التي قد لا يجد المستخدم صدى لها في المجتمع الحقيقي، ويرتبط بهذه المفاهيم الحذر البالغ من التأثير في الثقافات والقيم والعادات والأعراف، وكذلك المعتقدات، وبصفة خاصة في ظل العولمة الثقافية وتجلياتها في مظاهر عديدة وأهمها اللغة التي تعتمد عليها هذه المجتمعات سواء كانت اللغة التقنية الخاصة بالتعامل مع الانترنت والنصوص المتبادلة على مواقعها أو اللغة الانجليزية بوصفها اللغة الحية و السائدة في برامج الحاسب ومواقع الشبكات.

إلا أن هذا الحذر يصطدم بأن المواقع الافتراضية إذ كانت تلبي عددا من الحاجات الثقافية لدى أعضائها أو المنتمين إليها، إلا أن الحاجات الأساسية لفرد لا تلبيها إلا المجتمعات الحقيقية، التي تفرض على المستخدم العودة إليها فكريا وثقافيا لتلبية حاجاته الأساسية والثانوية.

وجدير بالذكر، أن مناقشة تأثيرات الاتصال والتفاعل على شبكة الانترنت، و طرح العديد من ملامحها لم تظهر بعد، ولم تخضع لدراسات عديدة تنتهي إلى تعميمات وفروض يمكن مناقشتها واختبارها. بالإضافة إلى أن الوسائل الجديدة على شبكة الانترنت لم تكتسب بعد كافة خصائصها التقنية والنظرية التطبيقية التي تخضعها للدراسة العلمية التي نقرر من خلالها التأثير من عدمه. بالاضافة الى جملة من النتائج المترتبة عن الانخراط في البيئة الافتراضية، مثل: الانفصام الهوياتي والاغتراب، التّوحد، التلاعب بالذات، الانتماء والتماهي و كذلك اقتحام الخصوصية، حيث خلقت ثورة الكمبيوتر قضيتين أخلاقيتين لم تواجه البشرية مثلها حتى الآن الأولى هي قضية الخصوصية، حيث ساعد الكمبيوتر وثورة الاتصالات على سرعة وإمكانية اقتحام الخصوصية في أي موقع وأي زمان، وأصبح هناك صعوبة في الإخفاء والعزلة وسيطرة الشفافية. أما القضية الثانية فتتعلق بالملكية الفكرية حيث ساعدت التكنولوجيات الحديثة للكمبيوتر على سهولة الوصول والنسخ والسطو على أفكار وإبداعات الآخرين. (صالح م.، 2012)

إن تأمين البيانات والمعلومات وسريتها، والتحكم الذاتي Self control مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية في الاتصال الرقمي. توفر معا أرفع و أعلى درجات الفردية المأمولة و ذلك بالمحافظة على الخصوصية في الاتصال.

ثانيا: مفهوم الحق في الخصوصية في البيئة الافتراضية من خلال التشريعات الجزائرية:

مما لا شك فيه أن حماية الخصوصية لمستخدمي التكنولوجيا المتطورة ليست بالأمر اليسير ولا يمكن تحقيقها من خلال تشريعات تصدر من هنا وهناك بل لا بد من أن تكون هذه الجهود مترابطة ومتوازنة سواء

بالمفهوم الدولي أو الداخلي، و هذا كله من اجل الحد من ظاهرة التدخل في الخصوصية من خلال اتفاقيات أو تشريعات تهدف إلى وضع إطار قانوني في محاولة جادة لمواكبة التطور التكنولوجي.

و الجزائر ليست بمنأى عن هذا الشأن فهي من الدول التي تأثرت مثل غيرها من الدول المجاورة بالثورة المعلوماتية، مما دفع المشرع إلى تعديل قانون العقوبات وذلك لمواجهة جميع الاعتداءات التي قد تحصل داخل الفضاء الافتراضي، و التي قد تؤدي أحيانا إلى الإضرار بالأفراد و الجماعات. و قد كرست الدساتير الجزائرية على مدى تعاقبها حماية الحياة الخاصة للأفراد و اعتبرتها مبدءا ثابتا لا يجوز المساس به أو انتهاكه، خاصة بعد أن شهدت الجزائر ارتفاعا في نسبة الجرائم المعلوماتية التي مست كل الميادين و منها خصوصية حياة الفرد الجزائري. و ذهبت في السنوات الأخيرة إلى تعديل قوانينها و إصدار قوانين أخرى سعيا منها لمكافحة الظاهرة مستخدمة في ذلك القوانين و المعاهدات الدولية في هذا المجال.

ففي المادة 40 يؤكد الدستور الجزائري على أن الحياة الخاصة حقا مكفولا تضمن الدولة حمايته، و صيغته : " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان " ، و لأن حرمة الإنسان تشمل عدة مفاهيم من بينها الحياة الخاصة أو الخصوصية فهي محمية دستوريا و لا مجال للتعدي عليها بأي شكل من الأشكال. أما المادة 46 فجاءت شاملة في تحديدها للحماية الدستورية لخصوصية الفرد من حيث إقـرارها بحماية الخصوصية بصفة عامة، و إقرارها في الوقت نفسه بالحماية الدستورية للخصوصية المعلوماتية. (**الجريدة الرسمية**، 2016، صفحة 110)

و اعتبرت أن الحياة الخاصة لكل مواطن جزائري مكفولة دستوريا ، و هو التعديل الذي جاء به دستور سنة 2016 رغبة من المشرع الجزائري في مواكبة القضايا العصرية خاصة المتعلقة بالمجال المعلوماتي الذي يشهده المجتمع من ناحية و الأخذ بالدستور كشريعة عامة لكل القوانين و التشريعات من ناحية أخرى.

لقد جاءت المادة 46 واضحة في تجريم الأفعال الواقعة على حياة الفرد و أسرته و حرمته الخاصة بما فيها المتعلقة بالبيانات المرسلة أو المخزنة في وسائل الاتصال و المراسلات المرتبطة بالمعالجة الآلية للمعطيات و النص صريح في : " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة ، و حرمة شرفه ، و يحميها القانون".

و قد أشار القانون في الجزائر إلى المجالات التي تدخل في دائرة الخصوصية، و حدد العقوبات المترتبة على انتهاكها ، نذكر منها:

1- سرية المراسلات و الاتصالات الخاصة بكل أشكالها :

لا يجوز بأي شكل من الأشكال المساس بهذا النـوع من الحقوق دون أمـر معلل من السلطة القضائية و يعاقب القانون على انتهاك هذا الحكم. كما أكد الدستور على حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي و اعتبره حقا أساسيا يضمنه القانون و يعاقب على انتهاكه.

2- حرمة المسكن:

لم يهمل الدستور الجزائري محل الإقامة (السكن) حيث أشارت المادة 47 منه أن للمسكن حرمة الحياة الخاصة كونه مستودعا لأسرار ساكنيه و وعاءا لخصوصياتهم و من ثمة وفر له حماية دستورية تكفلها

الدولة و تتجلى أساسا في الإجراءات التي تقع عليه في حالة وقوع جريمة أو دعت لذلك مقتضيات قضائية سواء تم انتهاك حرمته بوسيلة معلوماتية أو دونها صيغته: " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن ".

و لعل البريد الالكتروني و حسابات الأفراد على منصات التواصل الاجتماعي تعبر عن شكل جديد من أشكال مستودعات الأسرار و بعدا جديدا لمعنى السكن في البيئة الافتراضية يتضمن كافة شروط و أبعاد السكن في البيئة التقليدية، حيث يملك مفتاحا للدخول و خزائن لإيداع المعلومات ذات الطابع الخاص و الخصوصي لكل مشترك في هذا الفضاء الجديد. و هذا ما يدخل ضمن ما أسماه المشرع بحرمة الحياة الخاصة للناس، حيث نجد قانون العقوبات أفرد في القسم "السابع مكرر" تحت عنوان "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات

العديد من التعديلات التي تؤكد على أن التشريع الجزائري يحترم الحياة الخاصة وذلك من خلال القانون رقم 23.06 لسنة 142006 فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون و في إطار احترامه و لا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة." (القانون المدني، 1975)

3- كشف الأسرار المختلفة (المهن، الأمراض، العاهات...)

صنف المشرع الجزائري الاعتداءات الواقعة على الخصوصية من الاعتداءات الواقعة على الأشخاص في الباب الثاني " الجنايات و الجنح ضد الأفراد " الفصل الأول " الجنايات و الجنح ضد الأشخاص " في القسم الخامس " الاعتداءات على الشرف و على حياتهم الخاصة و إفشاء السر"، عندما اعتبرت المادة 295 حرمة المنزل من حرمة الشخص ذاته : " كل من يدخل فجأة أو خدعة أو يقتحم منزل مواطن يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و بغرامة مالية تمتد من 20.000 دج إلى 100.000 دج ، و إذا ارتكبت الجنحة بالتهديد أو العنف تكون العقوبة بالحبس من خمس سنوات على الأقل إلى عشر سنوات على الأكثر و بغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج" .

و المادة 301 وسعت من مجال المسؤولية الجزائية عندما عددت الفئات التي يمنع عليها كشف أسرار الغير و إشاعتها : " يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر و بغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج الأطباء و الجراحون و الصيادلة و القابلات و جميع الأشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلى بها إليهم و أفشوها في غير الحالات التي يوجب عليهم فيها القانون إفشائها و يصرح لهم بذلك16" نظرا لطبيعة العمل التي تفرض عليهم التكتم على أسرار الغير و الالتزام بالسر المهني باعتبارهم الأقرب للإطلاع عليها.

حسب الفقرة الثانية للمادة لا يعتبر ما تقوم به الفئة المذكورة أعلاه تعديا على الخصوصية و لا من قبيل السر المهني متى أدلوا بتلك المعلومات عند استدعائهم للمثول أمام القضاء و تقديم شهادتهم بمناسبة قضية إجهاض مثلا. أما المادة 303 فقد اعتبرت المراسلات و الرسائل من قبيل الخصوصيات و لا يجوز المساس بها و الاطلاع على محتواها أو إتلافها أو التلاعب بها و إلا توجب عقوبة الحبس و الغرامة :" كل من يفض أو يتلف رسائل أو مراسلات موجهة إلى الغير و ذلك بسوء نية و في غير الحالات المنصوص عليها في المادة 137 يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة و بغرامة من 25.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط

و خلافا لذلك، نجد غالبية مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي مثل يوتوب و فيسبوك ، لا شغل لهم سوى كشف المستور من حياة الناس و التشهير بأسرارهم ضاربين عرض الحائط النظام العام و قواعد الأخلاق العامة ومعايير الضبط الاجتماعي و التشريع و الدستور، متخفيين بفضل خصوصية الفضاء ومتقمصين لشخصيات و مستعيرين لأسماء ذات صلة بنجوم الفن و الرياضة و زعماء سياسيين و شخصيات ذات بعد تاريخي أو حضاري أو علمي أو ديني أو ثقافي. و الأكثر من ذلك يقومون بتركيب الصور و الفيديوهات و إنتاج العبارات النابية التي تخدش الحياء و تعرض ضحاياها إلى المزيد من نفور المجتمع و تذمره.(قانون العقوبات ، 2009)

و في المادة 303 مكرر لم تحدد نوع التقنية المستعملة في جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص بل جاءت بلفظ عام يشمل كل تقنية مما يوسع من سلطة قاضي الموضوع في اعتباره أي وسيلة معلوماتية بالمفهوم المتفق عليه و ثبت استعمالها في انتهاك حياة الأشخاص جريمة معلوماتية ماسة بالخصوصية وجب معاقبة الفاعل :"يعاقب بالحبس من ستة 06 أشهر إلى ثلاث 03 سنوات و بغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص ، بأية تقنية كانت و ذلك:

- بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة، أو سرية بغير إذن صاحبها أو رضاه،
- بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص، بغير إذن صاحبها أو رضاه،

يعاقب على الشروع في ارتكاب الجنحة المنصوص عليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة ". (قانون العقوبات الجزائري، 2016 صفحة 114/112)

و اعتبرت المادة 303 مكرر 1 أن تحويل الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر " التقاط الصور ، التسجيلات " بوضعها في متناول الجمهور أو الغير عوقب عليها بالعقوبات نفسها المقررة بالمادة ، على أن يطبق القانون الخاص بالصحافة و الإعلام إذا أرتكب الفعل من طرف صحفي و هذه إحالة مباشرة من النص العام إلى النص الخاص بحسب الفقرة الثانية من المادة : " عندما ترتكب الجنحة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عن طريق الصحافة ، تطبق الأحكام الخاصة المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة لتحديد الأشخاص المسئولين" ،

بالإضافة إلى تطبيق أحد العقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة 09 مكرر 1و الحرمان منها لمدة لا تتجاوز خمس 05 سنوات، و نشر حكم الإدانة حسب المادة 18

و أعتبر الشروع في تلك الأفعال المذكورة كالفعل التام الموجب للعقوبة نفسها، إلا أن صفح الضحية يضع حدا للمتابعة الجزائية. و لم يستثن المشرع الجزائري الشخص المعنوي من العقوبة الجزائية في حالة ما إذا تمت جريمة المساس بالخصوصية باسمه أو لصالحة على أن تكون العقوبة غرامة مالية تساوي مرة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي بحسب المادتين 18 و 18 مكرر 2 بالإضافة إلى تطبيق عقوبة تكميلية أو أكثر المذكورة بالمادة 18 مكرر كالحل ، الغلق ، الإقصاء من الصفقات العمومية ، المصادرة ، النشر و التعليق م كذلك الوضع تحت الحراسة القضائية . (قانون العقوبات، 2016)

و في الفصل الثاني " الجنايات و الجنح ضد الأسرة و الآداب العامة " القسم السابع مكرر " المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات " من المادة 394 مكرر إلى المادة 394 مكرر 8 ، جرم المشرع الجزائري أي تعد يقع على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات و أعطى لها حماية قانونية جزائية كونه اعتبر محتوياتها و المعطيات

المخزنة بها من الخصوصيات و الحقوق الخاصة بأصحابها يحضر و يمنع المساس بها و يترتب عليها عقوبات تتراوح بين الحبس و الغرامة المالية. معددا في ذلك صور التعدي عليها كالآتي:

- الدخول و البقاء عن طريق الغش (المادة 394 مكرر)
- الحذف، التغيير (المادة 394 مكرر)
- تخريب نظام اشتغال المنظومة (المادة 394 مكرر)
- الإدخال بطريق الغش، الإزالة، التعديل (المادة 394 مكرر 1)
- التصميم، البحث ، التجميع ، التوفير ، النشر ، الاتجار بالمعطيات ، الحيازة ، الإفشاء ، النشر ، الاستعمال لأي غرض(المادة 394 مكرر 2)

كما لم يستثن المشرع الجزائري في المادة 394 مكرر 8 المسؤولية الجزائية لمقدمي خدمات الانترنيت إذا لم يقوموا بواجب التبليغ عن إحدى الجرائم المذكورة بالمواد أعلاه ، أو لم يلتزموا بما تأمرهم بهم الأحكام القضائية بتقديم المساعدة و التسهيلات الممكنة لسير العدالة للكشف عن الجرائم و التبليغ عنه ا.و يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات و غرامة مالية تتراوح بين 2.000.000 دج و 10.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين . (قانون الاجراءات الجزائية، 2018)

حماية الحق في الخصوصية من خلال قانون الإجراءات الجزائية :

لم يأت قانون الإجراءات الجزائية الجزائري واضحا و بصفة مباشرة على إجراءات تعقب الجرائم المعلوماتية الماسة بالحق في الخصوصية و التحري بشأنها ، و لكن بالتعديلات التي جاء بها في سنة 2015 بموجب الأمر رقم :02/15 المؤرخ في : 2015/07/23 نص على إجراءات خاصة للتحري في الجرائم المعلوماتية الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات في الباب الثاني ، الفصل الرابع " في اعتراض المراسلات و تسجيل الأصوات و التقاط الصور " من المادة 65 مكرر 5 إلى المادة 65 مكرر 10 نظرا لطبيعة الجريمة المعلوماتية و خطرها المهدد لأمن و سلامة و حياة الأفراد و المجتمع ، فوسع من الصلاحيات الممنوحة لوكيل الجمهورية و الضبطية القضائية متى تحركت الدعوى العمومية في هذه الجرائم و المتجلية في:

- وضع ترتيبات تقنية
- التفتيش خارج المواعيد القانونية المحددة في المادة 47 و القيام به ليلا أو نهارا و في أي مكان.
- وجود إذن مكتوب لمدة محددة (04 أشهر) قابلة للتجديد
- اعتراض المراسلات و التقاط الصور و تسجيل الأصوات و تثبيت أجهزة التسجيل

تمديد الاختصاص الإقليمي لقاضي التحقيق على كامل التراب الوطني. (قانون الصحة 2018)

<u>حماية الحق في الخصوصية من خلال القانون المدني:</u>

لم يتوسع القانون المدني الجزائري في الحق في الخصوصية كما لم يأتي بأحكام خاصة بالخصوصية المعلوماتية و كيفية حمايتها كونه منظما للمعاملات و العلاقات التعاقدية بين الأفراد، كما أنه لم يشر إلى ذلك صراحة غير أنه يفهم ضمنيا من نص المادة 47 على أن المشرع الجزائري أدرجه ضمن الحقوق اللصيقة بالأشخاص لأن مفهوم هذه الأخيرة يعني الحقوق غير المالية و التي لا يجوز التعامل بها أو التصرف فيها أو التنازل عنها و تعلقها بالنظام العام و الآداب العامة و هي تثبت للشخص بمجرد ولادته و اعتباره إنسانا

و تبقى تلازمه لحين وفاته ، و لهذا سميت بالحقوق الملازمة للشخص كالحق في السلامة الجسدية والسلامة العقلية و النفسية ، الحق في سلامة الحياة الخاصة ، الحق في الحياة ...الخ، (خدوجة، 2017)

و قد أشارت المادة 47 منه بوضوح إلى ضرورة احترام هذا الحق لتعلقه المباشر بالشخص و اعتبرت أن كل ما يقع عليه من اعتداءا وجب رده و جبر ضرره : " لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء و التعويض عما يكون لحقه من ضرر."

5. **قانون رقم: 04/09:**

و هو القانون المؤرخ في : 2009/08/05 و يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها

يحتوي القانون رقم :04/09 على ستة (06) فصول ، كمبادرة من المشرع الجزائري لتوسيع مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية التي ترتكب بواسطة الوسائل التكنولوجية للإعلام و الاتصال حيث يعرفها في المادة الثانية الفقرة " أ " :" الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال : جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات و أي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية "، و في الفقرة " ب " يعرف **المنظومة المعلوماتية** " : أي نظام منفصل أو مجموعة من الأنظمة المتصلة ببعضها البعض أو المرتبطة ، يقوم واحد منها أو أكثر بمعالجة آلية للمعطيات تنفيذا لبرنامج معين."

و في المادة الثالثة إشارة صريحة إلى ضرورة احترام خصوصية و سرية المعلومات و المعطيات الموجودة بالمنظومة المعلوماتية و التي يتم مداولتها بواسطة أي وسيلة إلكترونية سواء كانت في شكل مراسلات " تراسل أو إرسال . استقبال لعلامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أية معلومات أخرى مختلفة.

و عدم التعرض لها أو انتهاكها إلا أذا دعت لذلك مقتضيات التحري و التحقيق القضائي التي ينص عليها قانون الإجراءات الجزائية في حال ثبوت الجريمة. (صبرينة، 2018)

أما الآلية القانونية التي جاء بها القانون رقم:04/09 لحماية الخصوصية المعلوماتية فنص عليها في الفصلين الثاني و الثالث منه، ففي الفصل الثاني نص في المادة الرابعة الفقرة " ج " على عملية مراقبة الاتصالات الإلكترونية إذا كانت الوسيلة الوحيدة و الضرورية للوصول إلى نتائج البحث والتي يثبت من خلالها قيام الجريمة و تدعو إليها مقتضيات التحري و التحقيق القضائي بشرط وجود إذن مسبق من وكيل الجمهورية لتعلق المعلومات بحياة و أسرار أصحابها من جهة، و من جهة أخرى لإضفاء الشـــــرعية على عمل الجهة القضائية القائمة بالتحري و التحقيق و عدم الطعن فيها.

و تكون الإجراءات المتخذة في هذه الجرائم بحسب المواد 05 ، 06 ، 07 ، 08 ، 09 من الفصل الثالث للقانون رقم : 04/09 كالآتي: (الالفي، 2014)

- الدخول للمنظومة المعلوماتية
- تفتيش المنظومة المعلوماتية و لو عن بعد كلها أو جزء منها أو تمديده إلى منظومة أخرى ذات صلة بالجريمة

- تفتيش المعلومات المخزنة في المنظومة المعلوماتية
- العمل في إطار المساعدة القضائية الدولية طبقا للمعاهدات و الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا المجال و مبدأ المعاملة بالمثل

تسخير أي شخص يمكنه تقديم المساعدة للسلطات القضائية و تزويدها بالمعلومات الضرورية لإنجاز مهمتها.

- حجز كل المعطيات المحزنة بالمنظومة المعلوماتية و التي تفيد التحقيق و البحث
- منع الوصول إلى المعطيات المحزنة بالمنظومة المعلوماتية أو نسخها
- منع الإطلاع على المعطيات التي تعبر في محتواها على الفعل المجرم
- استعمال المعلومات المتحصل عليها في حدود ما تقتضيه متطلبات التحقيق القضائي و تحرياته.

هذا و لم يستثن القانون رقم : 04/09 في المواد 10 ،11 و 12 منه المسؤولية الجزائية لمتعهدي ومقدمي الخدمات الأشخاص الطبيعية و المعنوية مثل " أووريدو Ooredoo ، جيزي Djezzy ، موبيليس " Mobilis إذا لم يقوموا بواجبهم المهني في تقديم المساعدة للسلطات القضائية و وضع كل المعلومات و الأدلة لكشف الجريمة و تحديد مصدرها. (قوتال، 2012)

الخاتمة:

مما لاشك فيه أن الحديث عن هذا الموضوع لازال متفرعا و غنيا في جل جوانبه الأكاديمية و القانونية و الواقعية، و انطلاقا مما تقدم فإن التحدي الأكبر الذي يواجه الحق في الخصوصية في ظل هذه الثورة الرقمية يتمثل في وضع قواعد قانونية سواء دولية أو داخلية في هذا المجال. فكما أصبح واضحاً فإن الطريق اليسير للحصول على المعلومات الشخصية بكافة أشكالها أصبح من أكبر المشاكل التي يواجهها الأفراد في مختلف المجتمعات. لذلك نجد بأن العديد من الدول سعت ولازالت تسعى نحو إبراز نصوص قانونية تحد من انتهاك هذه الخصوصية والعمل على حمايتها. و علينا أن نحاول جاهدين لإنتاج الاتفاقيات والقرارات التي تضبط المعايير الخاصة بالحق في الخصوصية في بيئة يفوق تطورها المتسارع كل الجهود الوطنية و الدولية.

و لعل طبيعة الموضوع و طبيعة الإشكالات التي يطرحها هي التي تجعله متشعبا و ذو شجون. لقد حاولنا في هذه المداخلة إبراز الجوانب التي ترتبط بالموضوع من قريب أو من بعيد، و يبقى الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن المزيد من الآليات الضامنة لحماية الخصوصية في بيئة اختلطت فيها صفات الناس و اعتباراتهم، و أفكارهم و منطلقاتهم، لقد أصبحت البيئة الافتراضية بمثابة شبح يطارد كل شخص قرر الانتساب إليها و الانخراط فيها. و بما أننا معنيون جميعا بمخاطر هذه البيئة علينا أن نحشد الجهود من أجل الوصول إلى ما يحفظ للإنسان كرامته و حرمته من خلال سن قوانين أكثر صرامة و جدية و ذلك لا يتأتى إلا بمساعدة التكنولوجيا نفسها لهذه الآليات الضابطة و المحددة للخطوط الحمراء التي لا ينبغي لأي شخص تجاوزها. كما أننا في مقامنا هذا نناشد جميع الأطراف بما في ذلك المؤسسات الدستورية و الشرعية و الهيئات الرسمية الموكلة إليها مهام و مسؤوليات حفظ الأمن الاجتماعي و كرامة المواطن المساهمة في إيجاد التقنيات الكفيلة بحفظ و رعاية و تأمين الحياة الخاصة للناس تماما كما يحدث في الواقع، و إلزام كل الأطراف المشتركة في البيئة الافتراضية بضرورة التقيد بما تمليه علينا هذه التشريعات.

المراجع و الهوامش:

1-نبيل علي، العرب في مواجهة التحدي المعلوماتي، قضايا ما بعد الحداثة.

2-جوهر الجنوسي، المجتمع الافتراضي، مطبعة نوفا برنت، تونس 2007، ص31

3-محمد بن عبد اله زايد، شبكة تراسل المعلومات، تونس 1999، ص220

4-محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و مستقبل صناعة الصحافة، السحاب للنشر و التوزيع، 2005، ص178

5-محمد صالح سالم، العصر الرقمي و ثورة المعلومات، دراسة في نظم المعلومات و تحديث المجتمع، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، القاهرة، 2006، ص81

6-الصادق الحمامي، المساءلة النظرية لمفهوم مجتمع المعلومات، مجلة اتحاد اذاعة الدول العربية، العدد3 ،2005، ص11

7-محمد عبد الحميد، الاتصال و الاعلام على شبكة الانترنيت، عالم الكتب، القاهرة، 2007، ص33

8-أحمد محمد صالح، انتربولوجيا الانترنيت و تداعياتها الاجتماعية و الثقافية و السياسية،دار الهلال القاهرية، القاهرة، 2002، ص35

9-محمد سلام صالح، العصر الرقمي و ثورة المعلومات، عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية، الهرم، القاهرة، 2002، ص16

10-رضا عكاشة، تأثيرات وسائل الاعلام من الاتصال الذاتي الى الوسائط المتعددة، العالمية للنشر و التوزيع، مصر، 2006، ص42

11-صادق رابح، الانترنيت كفضاء مستحدث لتشكل الذات، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص05

12-عزة مصطفى الكحكي، استخدام الانترنيت و علاقته بالوحدة النفسية، أبحاث المؤتمر الدولي للاعلام الجديد، قطر، 2009، ص272.273

13-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم: 76 المؤرخة في: 1996/12/08 المعدل ب القانون رقم: 01/16 المؤرخ في: 03/06/ 2016 الجريدة الرسمية رقم : 14 المؤرخة في : 03/07/ 2016

ثالثا : الأوامر و القوانين

14-الأمر رقم: 58/75 المؤرخ في: 09/26/ 1975 المتضمن القانون المدني، المعدل و المتمم

15-قانون رقم: 04/09 المؤرخ في: 2009/08/05 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها

16-الأمر رقم:155/66 المؤرخ في:1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات مع آخر تحيين بالقانون رقم:02/16 المؤرخ في:2016/06/19 ج ر رقم 37 المؤرخة في:2016/06/22

17-الأمر رقم : 66-155 المؤرخ في:1966/06/08 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية معدل و متمم حسب آخر تعديل بالقانون رقم: 06/18 المؤرخ في: 2018/06/10

18-قانون رقم: 11/18 المؤرخ في: 07/02/ 2018 يتعلق بالصحة.

رابعا: المقالات:

19-الدهبي خدوجة جامعة أحمد دراية أدرار : حق الخصوصية في مواجهة الاعتداءات الإلكترونية (دراسة مقارنة) مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية مقال في 2017/08/24 العدد 08 ديسمبر 2017 المجلد الأول

20-جدي صبرينة ، الحماية القانونية للحق في الخصوصية المعلوماتية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية باجي مختار –عنابة – مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون المجلد 24 العدد 02 أوت 2018

21-محمد محمد الألفي ، التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات عبر الفضاء المعلوماتي

22-ياسين قوتال ، حق الخصوصية الإلكترونية بين التقيد و الإطلاق – جامعة عباس لغرور خنشلة – الجزائر-